القدس عاصمة فلسطين

ترجمات صحافة الاحتلال الاسرائيلي، الأربعاء 13 أيلول 2023

في التقرير:

- **الرسالة التي وجهتها الرئيسة حيوت للحكومة في الجلسة التاريخية للمحكمة العليا**
- **الدولة سترد اليوم على الالتماس المتعلق بانعقاد لجنة اختيار القضاة**
- **المؤسسة الأمنية حذرت من تعزيز قوة إيران**
- **تطورات في التحقيق في ختم نجمة داود على وجه معتقل فلسطيني**
- **تقرير لبناني: إسرائيل وافقت على الانسحاب من شمال قرية الغجر – مقابل إخلاء خيمة حزب الله**
- **إصابة إسرائيليين بجروح طفيفة جراء إطلاق نار على سيارتهما قرب حوارة**

الرسالة التي وجهتها الرئيسة حيوت للحكومة في الجلسة التاريخية للمحكمة العليا

"معاريف"

القدس عاصمة فلسطين

عقدت المحكمة العليا أمس (الثلاثاء) جلسة مداولات تاريخية ضمت أكبر لجنة من القضاة على الإطلاق – جميع قضاة المحكمة العليا الخمسة عشر. وقد اجتمع قضاة العليا لبحث طلبات رفض إلغاء قانون سبب المعقولية في قانون القضاء الأساسي.

ونظرا لرفض رئيسة المحكمة إستر حيوت تقسيم الجلسات إلى يومين مختلفين، بناء على طلب الحكومة، فقد استمرت جلسة النظر في الالتماسات نحو 12 ساعة. وللمرة الثانية في تاريخ دولة إسرائيل، انضمت المستشارة القانونية للحكومة إلى موقف الملتمسين الذين يؤيدون قيام المحكمة العليا بإبطال قانون أساس، لأول مرة في تاريخ البلاد.

وأمام رفض المستشارة القانونية للحكومة الدفاع عن موقف الحكومة، عينت الحكومة المحامي إيلان بومباخ لتمثيلها في الجلسة. وطالب بومباخ، والكنيست، ورئيس اللجنة الدستورية للكنيست سيمحا روثمان، المحكمة برفض الالتماسات. وعرضت الكنيست موقفها التقليدي المتمثل في أن المحكمة لا تملك سلطة التدخل في التشريعات الأساسية – ولكنها أضافت أنه حتى لو كانت هذه السلطة موجودة، فإن قانون المعقولية ليس متطرفًا إلى الحد الذي يبرر إلغاء قانون أساسي لأول مرة في تاريخ البلاد.

بالإضافة إلى ذلك، زعم ممثل الكنيست المحامي باريت أن، الالتماسات ليست "ناضجة" للمناقشة، لأنه من غير المعروف كيف ستتصرف الحكومة بعد إلغاء سبب المعقولية، وبالتالي لا بد من انتظار بعض التأثير قبل اتخاذ القرار، ولذلك يجب رفض الالتماسات. وقال باريت إنه على الرغم من إلغاء قدرة المحكمة على تقديم مراجعة قضائية لمدى

القدس عاصمة فلسطين

معقولية قرارات الحكومة، فإن الحكومة لا تزال خاضعة لواجب المعقولية – واجب التصرف بشكل معقول.

وأشارت رئيسة المحكمة حيوت إلى كلام باريت، وقالت إن معنى إلغاء سبب المعقولية عندما لا تزال الحكومة مدينة بواجب المعقولية، هو أن هناك قانون ولكن لا توجد عدالة. إضافة إلى ذلك، أشارت حيوت إلى أن إلغاء سبب المعقولية تم بطريقة معاكسة للدفاع الشامل، الذي يوسع سبب المعقولية. وتأخذ المحكمة في الاعتبار في أحكامها القانون المقارن في البلدان الأخرى، وبالتالي فإن الاتجاه العالمي في هذا المجال مهم.

وتحدث رئيس اللجنة الدستورية سمحا روثمان بنفسه أمام القضاة، وادعى أنهم لا يملكون صلاحية إبطال القوانين الأساسية. وقال روثمان للقضاة: "الشعب هو صاحب السيادة، فلا تحاولوا حرمانه من الديمقراطية والثقة بها". وبحسب روثمان فإن "من ينتقد القوانين الأساسية للكنيست هو الشعب، فهو صاحب السيادة". وفي إشارة إلى تصريح حيوت بأن "هناك قانون ولكن لا توجد عدالة"، قال روثمان: "القاضي في مسألة المعقولية هو الكنيست من خلال إجراءاتها الرقابية البرلمانية". وفي وقت لاحق، وبخ روثمان القضاة وقال إن واجب المعقولية ينطبق عليهم أيضًا – لكن لا أحد يفرضه عليهم. وقال المحامي إيلان بومباخ، الذي يمثل الحكومة، للقضاة: "ليس لديكم أي سلطة لمناقشة قانون السلطة القضائية الأساسي. أي هيئة يمكنها أن تحدد بنفسها ما هي سلطتها؟" وفيما يتعلق بالادعاء

القدس عاصمة فلسطين

بأن إعلان الاستقلال يحد من قدرة الكنيست على سن القوانين الأساسية، قال بومباخ: "لا تحولوا إعلان الاستقلال إلى وثيقة فوق دستورية".

وأعرب القضاة أنفسهم عن آرائهم بشأن ما قيل في المداولات. وفيما يتعلق بالادعاء بأن المحكمة لديها سلطة إبطال القوانين الأساسية بموجب إعلان الاستقلال، قال القاضي نوعام سولبرغ: "يجب على المرء أن يكون مخلصا للتاريخ. بن غوريون قال بشكل واضح أنه لا ينبغي إبطال القوانين بموجب إعلان الاستقلال". وقال القاضي أليكس شتاين الذي يعتبر محافظا، إنه يفهم من قراءة القانون أن المُشرع يقدم سبب المعقولية الضيق على سبب المعقولية العريض الذي تقرر في هذا الحكم، وأنه حسب رأيه، فإن "الرجوع عن سبب المعقولية الواسعة إلى سبب المعقولية الضيقة لا يهدم الأسس".

وبعد أكثر من 12 ساعة من النقاش، هاجم القاضي عوزي فوغلمان المحامي آفي سيغال الذي يمثل روثمان، بعد أن قال إنه في إطار سبب المعقولية، وصلت المحكمة إلى القاعدة: "لا يمكن سماع هذه الأشياء مرارا وتكرارا، ومرة تلو مرة. هناك تعريف واضح جدًا لسبب المعقولية، وهو عدم اقتحام خصوصية أحد. نحن نتحقق من جميع الاعتبارات ونرى ما إذا كان كل واحد منها قد حصل على الوزن المناسب".

وحذر القاضي اسحق عميت من أن "الديمقراطية تموت ببطء بسبب مشاريع القوانين الصغيرة". وقالت الرئيسة حيوت إنه "من أجل إبطال القوانين الأساسية يجب الإثبات بأنها تسبب ضربة يائسة لحقيقة أن دولة إسرائيل هي يهودية وديمقراطية"، لكن لا يبدو أنها

القدس عاصمة فلسطين

تلقت إجابة تؤكد رأيها. ويبدو الآن أن رأي أغلبية قضاة المحكمة العليا هو أنه ينبغي تقديم تفسير مستدام من شأنه أن يفرغ القانون من معقولية محتواه – ولكن لا يلغيه.

الدولة سترد اليوم على الالتماس المتعلق بانعقاد لجنة اختيار القضاة

"قناة مكان"

من المنتظر أن تقدم الحكومة ردها إلى المحكمة العليا، اليوم (الأربعاء)، بشأن الالتماس المتعلق بانعقاد لجنة اختيار القضاة، وهو يتضمن مطالبتين مركزيتين: أولا، ستدعي الحكومة أن وزير القضاء فقط هو الذي يملك صلاحية عقد اللجنة، ويمكنه أيضًا أن يقرر عدم عقد اجتماع لها؛ ثانياً، على غرار موقف الحكومة في المحكمة العليا في مسألة سبب المعقولية – ستدعي الحكومة أن المحكمة العليا لا تملك سلطة الأمر بعقد الجلسة.

ورفضت المحكمة العليا، في بداية الأسبوع، النظر في الالتماسات التي تطالب وزير القضاء بعقد لجنة اختيار القضاة، وذلك بعد الموافقة على طلب الدولة ووزير القضاء بتمثيل أنفسهم بشكل مستقل في الالتماسات. وأوضحت المستشارة القانونية للحكومة، غالي بهراف ميارا، للوزير ليفين أنه "ملزم بدعوة لجنة اختيار القضاة للانعقاد". وستتم المناقشة في وستناقش المحكمة الالتماس في 19 سبتمبر.

المؤسسة الأمنية حذرت من تعزيز قوة إيران

"معاريف"

القدس عاصمة فلسطين

تلاحظ المؤسسة الأمنية في الآونة الأخيرة، اتجاها يسعى إلى تعزيز تواجد إيران في المنطقة، ومحاولات جباية الثمن من إسرائيل ردا على العمليات السرية المنسوبة للموساد على الأراضي الإيرانية أيضا.

وينطلق موقف المؤسسة الأمنية من حقيقة أن إيران ترى فرصة غير عادية في الأزمة الداخلية في إسرائيل وداخل الجيش لإلحاق الضرر بإسرائيل، في حين أن العلاقات بين إيران وحزب الله وحماس تعززت في العام الماضي.

ومن الواضح في الجهاز الأمني، أن هناك تعزيز كبير لمحور التعاون بين إيران وروسيا. والرسالة التي نقلها رئيس الموساد ديدي بارنياع، هذا الأسبوع، موجهة أيضًا إلى آذان أمريكية، وسط مخاوف إسرائيلية من عودة إيران والولايات المتحدة إلى المناقشات حول اتفاق نووي جديد.

وتخشى المؤسسة الأمنية من أن تستخدم إيران عشرات مليارات الدولارات التي تم الإفراج عنها كجزء من الاتفاقيات الجزئية مع الولايات المتحدة لتمويل المنظمات الإرهابية في الشرق الأوسط.

ويعتبر كشف وزير الأمن، أمس الأول، عن المطار الإيراني الذي أقيم في لبنان، بحسب تقديرات مخصصة، لتخزين وتشغيل الطائرات بدون طيار ضد إسرائيل، هو أحد الأمثلة التي اختارتها المؤسسة الأمنية.

القدس عاصمة فلسطين

إلى جانب ذلك، ينقل بارنياع أيضًا رسالة بشأن سياسة الاغتيالات التي تمارسها إسرائيل، ويعرب عن نية زيادة الضغط على إيران من خلال اغتيال كبار مسؤولي النظام، إما كإجراء لمنع تضخمها، أو ردًا على محاولات الإضرار بالإسرائيليين في الخارج.

وأكد مسؤول أمني كبير أن الرسائل موجهة أيضاً إلى الداخل، ومفادها أنه خلال هذه الفترة يجب على إسرائيل التركيز وحل الأزمة الداخلية في الجيش والتوصل إلى اتفاقات واسعة حول موضوع الإصلاح وقوانين التجنيد برمتها حين تؤدي الأزمة في إسرائيل إلى تحويل جدول الأعمال وتشجع الإيرانيين على التحرك بشكل أكبر من خلال القنوات المختلفة.

تطورات في التحقيق في ختم نجمة داود على وجه معتقل فلسطيني

"يديعوت أحرونوت"

أفاد مسؤول معني بالتحقيق في "ختم نجمة داود الحمراء" على وجه المعتقل عروة شيخ علي، من القدس الشرقية، أنه حدث تطور في الأيام الأخيرة في التحقيق في القضية التي كشف عنها موقع ynet.

وتم استجواب ستة من أفراد الشرطة، أمس (الثلاثاء)، وتقرر استبعاد بعضهم عن مراكز الشرطة لبضعة أيام. يذكر أن بعض رجال الشرطة الذين تم استجوابهم بالأمس، تعرضوا للتحقيق في الماضي. وسيتم استدعاء المزيد من رجال الشرطة للتحقيق في الأيام المقبلة.

القدس عاصمة فلسطين

وبعد أن تم الكشف عن القضية ادعت الشرطة أن الضرر الذي أصاب وجه المعتقل، كان بسبب رباط حذاء أحد رجال الشرطة، الذي "اضطر إلى استخدام القوة ضد المعتقل بسبب قيامه بأعمال شغب".

ومع ذلك، في بيانها الأصلي عن الاعتقال، اختارت الشرطة عدم ذكر الادعاء بأنه قاوم بعنف، ولا أنه كان ينبغي استخدام القوة ضده.

وكان عروة الشيخ علي، أحد سكان مخيم شعفاط للاجئين، قد تقدم بشكوى إلى قسم التحقيق مع الشرطة، الشهر الماضي، وقال: "لقد قيدوني من يدي وقدمي وقاموا بتغطية عيني قبل أن يختموا علامة على خدي. وقام شرطي باستخدام مسدس صاعق على رأسي، فشعرت بشيء ساخن على وجهي. هذه ليست شرطة، وإنما مافيا".

وكشف موقع Ynet سابقًا أن 16 شرطي كانوا حاضرين عند الاعتقال – وزعمت الشرطة أن كافة الكاميرات التي حملوها على صدورهم لم تعمل!!

إسرائيل وافقت على الانسحاب من شمال قرية الغجر – مقابل إخلاء خيمة حزب الله

"يسرائيل هيوم"

أفادت صحيفة "الأخبار" اللبنانية، المحسوبة على حزب الله، مساء أمس (الثلاثاء)، أن الوفد الإسرائيلي في الاجتماع الثلاثي في بلدة الناقورة الساحلية، القريبة من الحدود

القدس عاصمة فلسطين

الشمالية، أبدى موافقته على الانسحاب من الجزء الشمالي لقرية الغجر مقابل إخلاء خيمة حزب الله التي لا تزال في الأراضي الإسرائيلية.

ولم يحصل التقرير على تأكيد من مصادر أخرى، لكنه يأتي على خلفية الاتصالات بين إسرائيل ولبنان في الأشهر الأخيرة. وخلال هذه الفترة، نصب حزب الله خيمتين أقام فيهما مسلحون، وتم بالفعل إخلاء إحداهما بعد أن وصلت رسائل من إسرائيل إلى الجانب اللبناني عبر قوات اليونيفيل.

وفي الوقت نفسه، استمر الحوار بين إسرائيل ولبنان بوساطة الأمم المتحدة، وفي الأشهر الأخيرة جدد لبنان مطالبة إسرائيل بالانسحاب من نقاط النزاع ألـ 13 على الحدود البرية، هذا بالإضافة إلى المطالبة بالانسحاب من منطقة جبل دوف، وهي المنطقة التي كانت تسيطر عليها سوريا حتى حرب الأيام الستة.

ويشير معنى "الانسحاب من شمال قرية الغجر" إلى الجدار الذي بنته إسرائيل لمنع التسلل إلى القرية، رغم أن هذا الجزء موجود في الأراضي اللبنانية وفقا للقانون الدولي.

إصابة إسرائيليين بجروح طفيفة جراء إطلاق نار على سيارتهما قرب حوارة

"هآرتس"

أصيب إسرائيليان يبلغان من العمر حوالي 30 عامًا، بجروح طفيفة نتيجة إطلاق النار على سيارة بالقرب من بلدة حوارة الفلسطينية في الضفة الغربية. وأصيب الاثنان في الرأس

القدس عاصمة فلسطين

بشظايا زجاج وهما في كامل وعيهما، وتم نقلهما من قبل طاقم نجمة داوود الحمراء إلى مستشفى بيلنسون. وأقام الجيش حواجز على الطرق ويبحث عن المشبوهين بإطلاق النار، الذين لاذوا بالفرار من مكان الحادث. وتم إطلاق النار من جانب الطريق.

وهاجم رئيس مجلس السامرة، يوسي دغان، رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير الأمن يوآف غلانط، عقب الحادث. وقال "رئيس الوزراء ووزير الأمن – أنتما مسؤولان عن إطلاق النار على اليهود هنا. لن نسامحكما. كان بإمكاننا أن نغادر مع جثتين، أعيدا الحواجز إلى الطرقات."

وكتبت "يسرائيل هيوم"، أن أحد المصابين في الهجوم الذي وقع مساء أمس (الثلاثاء) عند مفترق "بيتوت" هو نجل المرحوم بنيامين زئيف كهانا، الذي قُتل في هجوم إطلاق نار في عوفرا عام 2000 مع زوجته تاليا. بنيامين هو ابن الحاخام مئير كهانا مؤسس حركة "كاخ"، وكما يذكر فقد اغتيل الحاخام كهانا على يد مسلم في نيويورك في عام 1990 .